فيما أكدت النفط أنها تنافي القوانين الدولية

باحثون يحذرون من تداعيات "كارثية" إذا أغلقت إيران مضيق هرمز

□ بغداد – البصرة/ المدى

حذر باحثون اقتصاديون خلال ندوة علمية أقامتها جامعة البصرة مؤخراً من تعرض العراق الى "كارثة اقتصادية" في حال تنفيذ إيران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز ، فيما اكدت وزارة النفط ان هذه المحاولات تنافي القوانين الدولية ولا تنسجم معها.

وقال رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في جامعة البصرة د.عبد الجبار الحلفي لـ"السومرية نيوز"، إن "الندوة التي أقامتها كلية الإدارة والاقتصاد في مقرها، هي محاولة للتكهن بالأضرار الاقتصادية الفادحة التي يمكن ان تلحق بالعراق اذا أغلقت إيران مضيق هرمز"، مضيفاً أن "إيران من المستبعد أن تغلق المضيق لكنها ستبقى تهدد بإغلاقه للضغط على الغرب سعياً لتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها"، معتبراً أن "ما يجري مجرد حرب باردة".

من جانبه، وصف الأستاذ في قسم الاقتصاد بالجامعة د.نبيل جعفر عبد الرضا لـ"السومرية نيوز"، احتمال إغلاق إيران للمضيق بأنه "سيناريو مرعب يجب أن يأخذه العراق على محمل الجد"، مؤكداً أن "92٪ من موازنة العراق تعتمد على عائدات النفط، ونحو ٨٠٪ من صادراته النفطية تمر عبر هرمز، الذي يعرض إغلاقه الاقتصاد العراقي لهزة ذات عواقب كارثية".

وأكد عبد الرضا أن "وزارة النفط العراقية تركز في المرحلة الحالية على تطوير الطاقة التصديرية عبر الخليج من خلال قيامها بإنشاء منصات تصدير جديدة ، في حين يفترض أن تسعى لتنويع منافذ التصدير"، لافتا الى أن "الوزارة يجب أن تدرس إصلاح الخط الاستراتيجي حتى يعمل بطاقته القصوى البالغة مليون برميل يومياً بدلاً من صادراته الحالية التي لا تزيد عن ٤٠٠ ألف برميل يومياً".

ودعا عبد الرضا الوزارة الى "التفكير بإنشاء خط جديد مع سوريا، وآخر مع الأردن، إضافة الى تفعيل الخط السعودي رغم المشاكل السياسية بين البلدين".

في غضون ذلك اكدت وزارة النفط أن المجتمع الدولي لن يسكت على أي محاولة إيرانية لإغلاق مضيق هرمز، فيما لفتت إلى ان العراق يسعى لايجاد منافذ تصديرية جديدة مبينة أن جميع الصادرات النفطية من حقوله الجنوبية ستتوقف إذا ما اغلق المضيق.

وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص النفطية في الوزارة عبد المهدي العميدي لـ"السومرية نيوز"، إن "إيران إذا نفذت تهديداتها بغلق مضيق هرمز فان الأمر يعد مخالفا للقانون والشرعية الدولية كونه ممرا مائيا عالميا ولا يحق لأي طرف إغلاقه"، مؤكدا أن "غلق المضيق سيؤثر على الصادرات النفطية لدول الخليج وصادرات العراق النفطية من المنطقة الجنوبية".

وأضاف العميدي أن "دولا كبرى ومنها الولايات المتحدة لن تسمح بإغلاق المضيق مما سيؤدي إلى أعمال عسكرية كبيرة في المنطقة"، مستدركا بالقول "نأمل حل هذه المشكلة بشكل ودي وسلمي وبما لا يؤثر على تصدير النفط الخام من المنطقة".

وأشار العميدي الى أن "جميع الصادرات النفطية العراقية من الحقول النفطية الجنوبية ستتوقف في حال إغلاق المضيق، ويبقى العراق معتمدا على صادراته النفطية من حقول كركوك وبكمية تقدر بـ٦٠٠ ألف برميل يوميا"، لافتا إلى أن "العراق لا يمتلك حلولا آنية وسريعة لحل المشكلة".

وجدد العميدي "سعي الوزارة لايجاد منافذ تصديرية جديدة من خلال مد أنبوب نفطي للتصدير من البصرة باتجاه ميناء بانياس السوري والذي سيتم تمويله عن طريق الشركات المستثمرة والبنوك".

وكشف مدير العقود والتراخيص النفطية عبد المهدي العميدي في العاشر من كانون الأول من عام ٢٠١١ عن عزم الوزارة إنشاء أنبوب بطول ١٨٠٠ كم لنقل النفط العراقي من البصرة إلى ميناء بانياس السوري، بطاقة ٢٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا، مشيرا إلى أن المشروع سيطرح على شركات استثمارية أو بنوك لتنفيذه.

وهددت إيران بغلق مضيق هرمز الذي يصدر ما يقارب ٣٠٪ من النفط عبره، بعد تصاعد حدة الخلاف بينها بين الولايات المتحدة الأميركية، ووسط مناورات إيرانية وتهديدات بغلق المضيق على لسان نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي بغلق المضيق في حال فرضت عقوبات اقتصادية عليها.

ومضيق هرمز هو أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن ويقع في منطقة الخليج العربي فاصلاً ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر وتطل عليه من الشمال إيران بمحافظة بندر عباس ومن الجنوب سلطنة عمان بمحافظة مسندم التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية وعرضه ٥٠ كيلومتراً وعمقه ٦٠ متراً، ويعبره ما بين ثلث و٤٠٪ من النفط المنقول بحراً في العالم.

ويذكر أن العراق يصدر نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حالياً نحو مليونين و ٨٥٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، ويصدر منها ما يقرب من مليونين و ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

الى ذلك كشفت وزارة النفط عن تأجيل جولة التنافس لاستثمار ١٢ حقلا للنفط والغاز التي كانت مقررة في شهر نيسان الى نهاية ايار المقبل، بسبب تغييرات في تفاصيل اقتصادية على العقود.

وقال عبد المهدي العميدي مدير دائرة عقود التراخيص لفرانس برس انه "تم تأجيل جولة التنافس التي كان من المقرر ان تجري في ١١ و١٢ من نيسان الى ٣٠ و٣١ من شهر ايار المقبل .

واضاف : ان التأجيل جاء بسبب وجود تغييرات في الامور الاقتصادية في العقود ما يتطلب ان تقوم الشركات بدراستها بشكل جيد ما يتطلب وقتا للقيام بذلك".

وهذا ثالث تأجيل تشهده هذا الجولة منذ الاعلان عنها.

وكان من المقرر في بادئ الامر ان تجري الجولة في كانون الثاني الحالي لكنها اجلت الى اذار المقبل، بطلب من الشركات من اجل دراسة العقود ولتزامنها مع عطل اعياد الميلاد، ومن ثم أجلت الى نيسان المقبل.

وتتنافس شركات عالمية على العقود بينها "شيل" البريطانية الهولندية و "اكسون موبيل" الاميركية و "لوك اويل" الروسية و "سي ان بي سي" الصينية و "ستات اويل" النرويجية .

تحذيرات من هلاكات كبيرة لحقول الدواجن في الديوانية

□ الديوانية/ وكالات

حذرت محافظة الديوانية من حدوث خسائر اقتصادية كبيرة في قطاع الدواجن بالمحافظة نتيجة ظهور أمراض تؤدي إلى هلاك الطيور، وفي حين دعت وزارة الزراعة لإيجاد حلول سريعة للأمراض، أكدت استعداد الحكومة المحلية للتعاون في إنشاء معامل لإنتاج اللقاحات بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة.

وقال مستشار محافظة الديوانية الزراعي علي مانع لـ"سومرية نيوز"، إن "نسبة هلاكات كبيرة حصلت في حقول الدواجن بالمحافظة خلال الأسابيع الماضية، وصلت إلى ٦٠٪ وشملت معظم مناطق المحافظة مبيناً ان ذلك يعد مرضا فتاكا يصيب المجموعة التنفسية للطيور يسمى (أي، بي)، وهو لا ينتقل إلى الإنسان، إنما يسبب الهلاك للطيور في فترة قصيرة جدا".

وحذر مانع من "خسائر اقتصادية كبيرة، تقدر بالمليارات للمحافظة، التي تعتبر زراعية بالدرجة الأولى في حال استمر الحال على ما هو عليه، فضلا عن عزوف المربين عن الاستمرار بهذا العمل، وفقدان الآف الوظائف وارتفاع أسعار الدواجن".

وأكد مانع أن "اللقاحات الموجودة في الأسواق حاليا سواء المتوفرة عن طريق المستشفيات البيطرية أو التي تأتي من المنافذ التجارية الخاصة عديمة الفائدة ورغم استخدامها من قبل المربين إلا أنها لم تعط أي نتيجة"، لافتا إلى أن "اللقاح المتوفر منتج لدول أوربية منخفضة الحرارة ولا يتلاءم مع درجات الحرارة التي يصل لها المناخ العراقي، فضلا عن طول فترة الخزن الأمر الذي يؤدي الى عدم فعالية اللقاح".

ودعا مانع وزارة الزراعة إلى "التدخل الفوري لإيقاف الهلاك من خلال توفير اللقاحات والعلاجات الفعالة لمربي الدواجن من شركات تنتج لظروف مناخية مشابهة لظروف العراق"، مبديا "استعداد المحافظة لتوفير كافة التسهيلات اللازمة لفتح معامل استثمارية تنتج اللقاحات الخاصة بقطاع الدواجن من قبل شركات عالمية لإنهاء مشكلة الخزن الطويل".

وأشار مانع إلى أن "من أهم أسباب انتشار المرض هو عدم وجود فحوصات مختبرية على البيض المستورد لإنتاج فروج اللحم من الدول المجاورة كإيران وسوريا والسعودية، وهذا البيض يكون حاملا للفيروس مما يؤدي إلى انتشاره".

من جانبه اكد احد مربي حقول الدواجن في ناحية البدير ستار الشبلاوي، أن "نسبة الهلاكات تتراوح من ٤٠ -٧٠- ٪ في حقول الدواجن نتيجة اصابتها بمرض يصيب الجهاز التنفسي".

وطالب الشبلاوي، وزارة الزراعة بـ"التعاقد مع كفاءات متخصصة اجنبية لإنتاج اللقاح الملائم للظروف المناخية العراقية فضلا عن افتتاح مختبرات حديثة لتشخيص المرض، لمنع تفاقمه وانتشاره، والذي يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة جدا وانحسار هذه المهنة التي توظف الآلاف من الشباب".

وتنتشر تربية الدواجن في الديوانية ١٨٠ كم جنوب بغداد بشكل كبير جدا سواء عن طريق حقول منفردة لصغار المربين أو الشركات الكبيرة التي تضم خمسة حقول فأكثر وتساهم في توفير الآلاف من فرص العمل بمختلف الاختصاصات، ويعتمد السوق المحلي على إنتاج هذه الحقول في تغطية حاجته من الدواجن.

ويتراوح عدد حقول الدواجن في الديوانية بحسب احصائيات غير رسمية ٤٥٠ حقل في مختلف مناطق المحافظة .

مصادر برلمانية : تخصيص ١٧ ترليون دينار لمشاريع البنى التحتية

□ بغداد/ المدى

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عن تخصيص الحكومة مبلغ ١٧ ترليون دينار(١٥ مليار دولار) لمشاريع البنى التحتية (الدفع بالآجل) ضمن موازنة عام ٢٠١٢، مبينة ان الموازنة ارتفعت الى ١٣٤ ترليون دينار بدلا من ١١٧ ترليون دينار.

وكانت الحكومة قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من الشهر الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وقال عضو اللجنة عبد الحسين عبطان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "الحكومة العراقية ادرجت ضمن موازنة عام ٢٠١٢ مبلغ ١٧ ترليون دينار، اي ما يقارب ١٥ مليار دولار تحت عنوان مشاريع البنى التحتية بطريقة الدفع بالآجل".

واوضح عبطان أن "الحكومة اعتبرت المبلغ جزءاً ضمن موازنة العام الحالي"، مبينا أن "موازنة عام ٢٠١٢ ستصبح ١٣٤ ترليون دينار بدلا من ١١٧ ترليون دينار".

ويعتبر تخصيص المبلغ لمشاريع البنى التحتية مدخلا جديدا لتمرير مشاريع الدفع بالآجل، التي تنوي الحكومة تنفيذها عبر مشروع قانون البنى التحتية الذي صادقت عليه في وقت سابق، بقيمة ٣٧,٥ مليار دولار واحالته الى مجلس النواب لكنه يعاني من مشاكل في إقراره.

وتضمن موازنة عام ٢٠١٢ تفعيل منح القروض المالية للمواطنين لأغراض السكن وللمزارعين بدون فوائد مالية وهو أمر قد يجعل منها طريقا لإيجاد حلول آنية لازمة السكن وتنشيط القطاع الزراعي.

الاتصالات: مشروع جديد للكابل الضوئي الدولي

□ بغداد/ المدى

وقعت وزارة الاتصالات المتمثلة بالشركة العامة للاتصالات والبريد مذكرة تفاهم مع بلدان الخليج العربي لتنفيذ مشروع الكابل الضوئي الدولي GIT الذي يربط الخليج بتركيا عن طريق العراق ومنها الى اوروبا.

وقالت الوزارة في بيان لها : ان هذا المشروع يأتي ضمن الخطط الأساسية التي وضعتها الوزارة التي تسعى جاهدة لتحديث وتوسيع الخدمات وبمواصفات عالمية وتفتح افاقا طموحة لتطوير البنية التحتية الاتصالاتية ونقلها من المحلية الى العالمية بعد ان تتكامل مع قطاع الاتصالات في البلدان المجاورة فضلا عن توفيره فوائد مالية كبيرة نتيجة نقل الحركة والسعات بالاتجاهين الشمالي والجنوبي اضافة لما يوفره من حاجة العراق للسعات وبمستوى يوازي المشاريع الإستراتيجية الاخرى .

برلماني: التداعيات السياسية والأمنية وراء ضعف السياحة

□ بغداد/ المدى

عزا رئيس لجنة السياحة والاثار النيابية النائب بكر حمة صديق أسباب عدم الاهتمام باستثمار القطاع السياحي الى التدهور الامني والتأزم السياسي في البلاد.

وقال صديق (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن استثمار قطاع السياحة يحتاج الى استقرار مالي وأمني وسياسي في البلد، لان المستثمر لا يرغب بالاستثمار في بيئة تفتقر للاستقرار الامني والسياسي، خشية على امواله من الضياع نتيجة عدم وجود ضمان مالي له، بالرغم مما يتمتع به العراق من مواقع سياحية وأثرية كبيرة تتفوق على المناطق السياحية في العالم.

وبين أن الاستثمار هو الحل الوحيد للنهوض بالقطاع السياحي العراقي من خلال دخول الشركات الاستثمارية العالمية والمتخصصة للاستثمار السياحي.

و أشار صديق الى أن القانون تم التصويت عليه من قبل اعضاء مجلس النواب وسيدعم السياحة في العراق كونه استدعى تأسيس وزارة خاصة للسياحة والاثار بدلاً من الهيئات و سيلزم الدولة بتخصيص مبالغ سنوية كبيرة لتطوير السياحة والاثار في العراق، ما يوفر بيئة ايجابية لتطوير قطاع السياحة والاثار في البلد خلال السنوات القادمة.

وكانت هيئة السياحة قد اعلنت في وقت سابق عن استقطاب مستثمرين أجانب من خلال عرض فرصها الاستثمارية على شبكة الانترنت الدولية في (الويب سايت).

وقال مسؤول شعبة الاعلام في هيئة السياحة حمد المختار في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء): إن الهيئة عرضت جميع فرصها الاستثمارية على الموقع الخاص بها في الويب سايت لشبكة الانترنت الدولية وتم من خلالها جذب الكثير من المستثمرين الاجانب الراغبين بالاستثمار في القطاع السياحي في العراق من ضمنها شركة السيرك الروسي في بحيرة الجادرية للاستثمار.

دعوات لرجال الأعمال اللبنانيين للاستثمار في العراق

□ بغداد / متابعة المدى

طالب مجلس رجال الأعمال اللبناني العراقي لبنان بإقامة مؤتمر لرجال الأعمال في العراق، متوقعاً أن تشهد ساحة الأعمال في العراق تدفقاً للوفود من كل أقطار العالم، وهو ما يجعله فرصة واعدة للاستثمار.

وقال رئيس المجلس عبد الودود النصولي إن "إقامة مؤتمر لرجال الأعمال في العراق مهم في الوقت الحالي، وخصوصاً في الفترة ٢٤ الى ٢٦ من شباط، للاستفادة من فرص الاستثمار والأعمال الواعدة في العراق من جهة، وسرعة افادة رجال الأعمال اللبنانيين من مشاريع التنمية في العراق".

واضاف النصولي ذلك في كتاب رسمي وجهه لرئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي واطلعت "شفق نيوز" على نسخة منه.

وتوقع ان "تشهد ساحة الأعمال في العراق تدفقاً للوفود من كل أقطار العالم"، قال النصولي إن "السوق العراقي له أهمية كبيرة في لبنان، حيث كان العراق قبل الأحداث يشكل أهم سوق للمنتجات اللبنانية".

وبين ان "السلطات رحبت في إيلاء التعامل مع لبنان الأفضلية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والمقاولات منها على وجه التخصيص، وأصبح هذا من المبادئ الأساسية للسلطات العراقية".

واكد النصولي على ان "الاتصالات التي قمنا بها تؤكد لنا أن جميع الوزراء العراقيين المعنيين بالشؤون الاقتصادية سيشاركون بأعمال المؤتمر إضافة لرؤساء المحافظات والأقاليم".

وقال إن "مجلس رجال الأعمال اللبناني العراقي، يسعى من ضمن إستراتيجية عمله الى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق، مما يساعد على تنمية العلاقات بين البلدين".

يشار إلى أن العراق يحاول جاهداً في الوقت الحاضر عبر التعاون التجاري مع دول عديدة تحسين اقتصاده المدمر، بعد سنوات من الحروب والحصار الاقتصادي وتغيير في الأنظمة الحاكمة، أدى لقصور في البنى التحتية في البلاد، وتراجع في التطور الذي تشهده البلدان المجاورة.